

تصورات طلاب الدبلوم العام بجامعة الأزهر نحو الديمقراطية الإلكترونية

د. عصام جابر رمضان
قسم أصول التربية
كلية التربية بالقاهرة- جامعة الأزهر

تصورات طلاب الدبلوم العام بجامعة الأزهر نحو الديمقراطية الإلكترونية

د. عصام جابر رمضان
قسم أصول التربية
كلية التربية بالقاهرة- جامعة الأزهر

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تصورات طلاب الدبلوم العام "التأهيل التربوي" بجامعة الأزهر نحو الديمقراطية الإلكترونية، وبيان ما إذا كانت تصوراتهم هذه تختلف باختلاف الجنس والمؤهل العلمي والتخصص التدريسي؛ ونوع التعليم الذي يتم التدريس فيه؛ وسنوات الخبرة والحصول على دورات في الكمبيوتر، من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما التصورات التي يحملها طلاب الدبلوم العام- التأهيل التربوي- بجامعة الأزهر تجاه مفهوم الديمقراطية الإلكترونية؟.

السؤال الثاني: هل تختلف تلك التصورات بوجود بعض المتغيرات مثل الجنس والمؤهل العلمي والتخصص التدريسي؛ ونوع التعليم الذي يتم التدريس فيه؛ وسنوات الخبرة والحصول على دورات تدريبية في الكمبيوتر؟.

وقد تكونت عينة الدراسة من (٩٠٢) طالب وطالبة من طلاب التأهيل التربوي للعام الجامعي ٢٠٠٩/١٠م، وقد تم التحقق من صدق الأداة (الاستبانة) من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والاهتمام، وللتأكد من ثبات أداة الدراسة، تم حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا للمحاور والأداة ككل.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إن تصورات طلاب الدبلوم العام من التأهيل التربوي نحو الديمقراطية الإلكترونية كانت إيجابية ودرجة كبيرة على جميع فقرات أداة الدراسة ومحاورها بصورة عامة، حيث بلغ المتوسط العام (٣,٨٤)، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تصورات طلاب الدبلوم العام تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي والتخصص التدريسي ونوع التعليم الذي يتم التدريس فيه والحصول على دورات تدريبية على الكمبيوتر، وأيضًا أشارت النتائج أيضًا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تصورات طلاب الدبلوم العام تعزى لمتغيري الجنس والخبرة.

الكلمات المفتاحية: تصورات، طلاب الدبلوم العام، الديمقراطية الإلكترونية.

Perceptions of Diploma Students at Al Azhar University Towards E-Democracy

Dr. Essam G. Ramadan

Faculty of Education
Al-Azhar University – Cairo

Abstract

The purpose of this study was to investigate perceptions of diploma students at Al Azhar University towards E-democracy. and to show whether their perceptions vary by sex, educational qualifications, specializations, the type of education, years of experience and access to courses in the computer.

The current study tried to answer the following questions: What perceptions are held by the diploma students at Al-Azhar University to the concept of E-democracy? Do these perceptions differ by some variables such as sex, educational qualification, specialization, the type of education, years of experience and access to courses in the computer?

Data were collected using a questionnaire. The study sample consisted of (902) diploma students at Al Azhar university for the academic year 2009/2010.

The study found that the perceptions of diploma students at Al Azhar University to E-democracy were positive and significant for all points of the study tool in general. The results also indicated no statistically significant differences between the mean perceptions of diploma students at Al Azhar University to the variables of academic qualification, specialization, the kind of education and access training courses on the computer. The findings also indicated that there are statistically significant differences between diploma students at Al Azhar University to the variables of sex and experience.

Key words: perceptions, general diploma students, e-democracy.

تصورات طلاب الدبلوم العام بجامعة الأزهر نحو الديمقراطية الإلكترونية

د. عصام جابر رمضان
قسم أصول التربية
كلية التربية بالقاهرة- جامعة الأزهر

المقدمة

تُعَدُّ مشاركة المواطنين أمرًا ضروريًا لبناء الديمقراطية والتخفيف من حدة الصراعات وتسهيل تطبيق الاتفاقات وخفض التكاليف في عملية صنع القرار السياسي. بالإضافة إلى ذلك فإنها تشجع المواطن في أن يحاط علمًا بالشؤون السياسية والتعاون مع الآخرين مع احترام من يختلفون معه في الرأي؛ بجانب تعزيز الروابط الاجتماعية بين الناس، و تفضيل التفاهم بين الثقافات المتعددة هذا من جانب.

ومن جانب آخر فلقد أحدث التطور العلمي والتكنولوجي الهائل خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال أثرًا مهمًا فيما يتعلق بالديمقراطية كنظام وآلية للحكم. تقتضي المشاركة الحقيقية في اختيار الحكام والمسئولين واتخاذ القرارات، والحرية الكاملة في التعبير عن الرأي، واحترام حقوق الإنسان والتقوم الحقيقي للأداء والفعالية في المحاسبة وتصحيح الأخطاء. حيث إنّه من المتوقع أن يتعاظم هذا الدور مع الوقت لينتقل من تغيير الأدوات إلى تجديد الأفكار عبر إفساح الطريق أمام أفكار ورؤى جديدة، شريطة وجود ديمقراطية تقليدية متأصلة لكي يتم تحويلها إلى رقمية. وذلك عن طريق قيام المواطنين والحكومات معًا باستخدام منجزات ثورة المعلومات والاتصالات كوسيلة فعالة في تفعيل جوهر الديمقراطية.

ويرى نوريس (Norris, 2001) أن شبكة الإنترنت قد وفرت فرصًا متعددة للمشاركة المدنية من قبل الأفراد والتي تشمل ثلاثة أبعاد متميزة هي: المعرفة السياسية متمثلة في ما يتعلمه الناس حول الشؤون العامة، والثقة السياسية التي توجه الجمهور لدعم النظام السياسي القائم، والمشاركة السياسية معبرة عن الأنشطة التقليدية التي تؤثر على الحكومة ودوائر صنع القرار وعملياته أيضًا.

وفي دراسة عن تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على العملية الديمقراطية في المجتمع الإقليمي بنيوزيلندا، أشارت نتائج دراسة أندى (Andy, 2010) إلي أن استخدام

شبكة الإنترنت أسهم بشكل فعال في تقليل الحواجز النفسية التي تحول دون الانخراط في ممارسة العملية الديمقراطية، مع توفير كافة السبل والأدوات للمجتمعات لتطوير أنفسهم، بالإضافة إلى السماح بظهور قضايا جديدة يتم تداولها ليس على المستوى الفردي فقط بل على المستوى الاجتماعي العام دون تحجيم أو تقليص لدور الحكومة.

كما استهدفت دراسة هانز والمار (Hans & Elmar, 2009) قياس مدى القبول لدى جمهور دول الاتحاد الأوروبي من حيث أفضليات استخدام التطبيقات التكنولوجية الإلكترونية في ممارسة الديمقراطية، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن طرح القضايا العامة يعد أمراً مقبولاً من قبل فريق المواطنين باعتبارها مناسبة للمناقشة عبر شبكة الإنترنت، مع الإشارة إلى أن عامل الخبرة لدى المواطنين يعطي المشاركة واقعية أكثر فيما يتعلق باتخاذ القرارات السياسية.

ولتحديد أهم الأدوار والآثار المترتبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات الديمقراطية المحلية، يشير زاهد (Zahid, 2003) إلى أن استخدام هذه التقنيات الحديثة لا يمكن فهمها بمعزل عن الطريقة التي يتم بها اعتمادها في العمليات الاجتماعية؛ وأنه يجب تسليط الضوء على أهمية التفاعل بين السياق والهيكل الاجتماعية، وكافة العوامل أثناء تطبيق الممارسات التكنولوجية لتفعيل ما يعرف بالتمكين الاجتماعي.

وعلى عكس وسائل الإعلام التي تبث على نطاق واسع في نشر الأخبار والمعلومات التي يجب أن يستهلكها المواطنون، فإن تكنولوجيا الإنترنت والشبكات الاجتماعية والوسائط التفاعلية المصاحبة تمكن من تدفق المعلومات المتعددة الأبعاد والمشاركة بفاعلية من قبل المواطنين مع بعضهم البعض من جهة، ومع ممثليهم المنتخبين والحكومات من جهة أخرى عبر نشر الآراء والتعبير بإبداعية (Tambouris, et. al., 2007).

وتعد الديمقراطية الإلكترونية إحدى وسائل التعبير عن الرأي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى رأسها شبكة الإنترنت، فهي تسهم في عملية صنع السياسات والعلاقات فيما بين الدولة والمواطن، كما تعد من الجوانب الهامة في تطبيق الحكومة الإلكترونية والتي تعنى بقضايا حساسة على مستوى البلاد وصورتها الديمقراطية، وتهتم أيضاً بمعالجة موضوعات مشاركة المواطن في عملية المحاسبة والمساءلة عبر تقديم المعلومات الكافية عن أداء الحكومة عبر الإنترنت ووسائل التكنولوجيا المختلفة.

إلا أنه قبل الخوض في فلسفة ومفهوم الديمقراطية الإلكترونية يجب التمييز بين مصطلحي الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية-على الرغم من أن كلا المصطلحين يرتبط

أحدهما بالأخر بشكل ديناميكي شديد -، فالحكومة الإلكترونية كما يشير إليها بريفوست (Prevost, 2003) مفهوم يعبر عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إعلام وحشد وزيادة مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة في جميع مراحل العملية السياسية، أما الديمقراطية الإلكترونية كمفهوم فيتعلق أكثر بالاستعمال السياسي للشبكة من قبل المواطنين، وبعبارة أخرى تتجه ممارسات الأنشطة في الحكومة الإلكترونية من أعلى إلى أسفل بالإضافة إلى تركيز العمل أولاً وأخيراً على الجانب الحكومي. في حين أن الممارسات والأنشطة تنمو وتزداد في الديمقراطية الإلكترونية من أسفل إلى أعلى مع التأكيد على ضرورة مشاركة المواطن من خلال الإنترنت في العمل والإجراءات السياسية (Sclove, 2003).

ويعرف بدران (٢٠٠٤) الديمقراطية الإلكترونية على أنها «المشاركة الفعالة للمواطن في عملية الحكم، من خلال الاطلاع على المعلومات الحكومية بشفافية عبر نشرها بطريقة مدروسة على الإنترنت، وتنشيط العملية الديمقراطية من خلال تشجيع نشر أجنادات الأحزاب وإقامة المنتديات الإلكتروني-حكومية التي تناقش سياسات الحكومة بشكل عام».

أي أنها تسعى في مجملها إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- (١) تعزيز مشاركة المواطنين في الحكم المحلي.
 - (٢) تعزيز أدوار المجتمع المدني ممثلة في الجمعيات المحلية.
 - (٣) المساعدة على سد الفجوة الرقمية بين المواطنين.
 - (٤) توفير الأدوات التكنولوجية المتعددة للمواطنين للمشاركة في عمليات صنع القرارات المحلية التي تسهم بصورة مباشرة.
- وعلى صعيد آخر يشير بسيوني (٢٠١٠) إلى أن الديمقراطية الإلكترونية تشتمل على خمسة محاور أساسية:

- الأول: (أنظمة الاقتراع الإلكترونية): حيث يشير هذا البعد إلى اعتماد أنظمة موثوقة آمنة، تسمح للناخب بالانتخاب مرة واحدة فقط، وتكون سهلة الاستخدام والوصول من قبل المواطنين.
- الثاني: (النشاطات السياسية عبر الإنترنت): من خلال تشجيع نشر أجنادات الأحزاب والقوى المختلفة، وتطوير العلاقة السياسية بين الشعب والدولة من خلال مفهوم التجمعات الشعبية الإلكترونية عبر إنشاء مجموعات إلكترونية (E-Communities).
- الثالث: (الشفافية والثقة الإلكترونية): عبر نشر جميع وثائق الحكومة عبر الإنترنت - ما عدا الوثائق الأمنية والعسكرية التي يكون ضرر نشرها أكبر من ضرر إخفائها-، كأحد الخطوات

الأساسية على محاربة الفساد الإداري.

الرابع: (المشاركة الديمقراطية): ويقصد بها استطلاع رأي الشعب إلكترونياً ونشر القرارات الحكومية قبل اتخاذها من أجل أخذ آراء المواطنين فيها.

الخامس: (الفجوة الرقمية): حيث يعد هذا البعد الأكثر خطورة في العملية الديمقراطية الإلكترونية لما له من تأثير سلبي على تحقيق أهدافها: مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة المواطنين العرب الذين يعرفون استخدام التكنولوجيا من المجموع العام للمواطنين متواضعة جداً في معظم البلدان العربية، مما يمثل ضرورة حتمية على الحكومة من خطر الوقوع في فخ ما يعرف بمصطلح الوبقراطية Webcracy - تعبير مجازي عن حكم أصحاب الويب أو الإنترنت- بينما تحاول توسيع وتنشيط العملية الديمقراطية.

ويشير باريشاك (Parycek, 2003) إلى أن العمليات الديمقراطية تنقسم إلى ثلاث عمليات فرعية: اكتساب المعلومات، وتشكيل الرأي والاتجاه، وأخيراً اتخاذ عملية القرار؛ وبين الكسندر (Alexander, 2004) في موضع آخر أن الإطار التطبيقي للديمقراطية الإلكترونية يشمل بُعد العمليات السياسية والذي يحتوي على كيفية الحصول على المعلومات وتشكيل الرأي العام وفي النهاية عملية اتخاذ القرار، أما البعد الثاني للتطبيق هو التعقيد التقني والذي يشمل المعلومات والتفاعل أحادي الاتجاه وثنائي الاتجاه وفي النهاية المعاملات، ويلاحظ أن الشكل رقم (1) تم تصميم هذا الشكل بتصريف من الباحث في ضوء إطلاعه على دراسات سابقة مرتبطة بمجال الدراسة ببيان التفاعل بين كل بعد وآخر لينتهي في النهاية إلى عملية التصويت الإلكتروني.



الشكل رقم (1)

التفاعل بين كل بعد وآخر

وباستعراض أهم الأدبيات التربوية التي تناولت الديمقراطية الإلكترونية ومبررات تبنيها والتحديات التي تواجه تطبيقها، يشير البعض (Ulrike, 2007; Owen, 2006) إلى أن مبررات تبني الديمقراطية الإلكترونية تنطلق من انخفاض مستويات المشاركة المجتمعية

خاصةً لدي قطاع الشباب- من الفئة العمرية لمن هم أقل من ٣٥ عامًا-. وتراجع الثقة في المؤسسات السياسية والسياسيين بشكل خاص؛ مما أدى إلى مزيد من الانسحاب من الحياة السياسية بين العديد من فئات المجتمع. بالإضافة إلى الاغتراب وشعور البعض بالحرمان من الحقوق (لا سيما من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية). كما أن هناك حاجة ملحة تلقى على عاتق الحكومات والهيئات الإدارية في أنه أصبحت هناك ضرورة لاستنباط آليات جديدة لتعزيز وتشجيع التشاور مع الجمهور.

كما يشير التقرير الصادر من منظمة التعاون والتنمية بعنوان الوعود ومشاكل الديمقراطية الإلكترونية (OECD, 2003): إلى أنه على الرغم من محدودية الخبرة حتى الآن فيما يتعلق بالمشاركة الإلكترونية من قبل المواطنين إلا أن هناك بعض الجوانب الإيجابية المستفادة من هذا الانخراط في صنع السياسية من أهمها: أن تمكين التكنولوجيا ليس هو الحل دون التكامل مع الديمقراطية التقليدية المعروفة. كما أن توافر المعلومات على شبكة الإنترنت يعد شرطًا أساسيًا لفاعلية المشاركة؛ مع الأخذ في الاعتبار أن الكمية لا تعني الجودة فالترويج النشط والاعتدال المختص هو المفتاح لإجراء مشاورات فعالة عبر شبكة الإنترنت؛ وتأكيدًا على التقرير السابق؛ يشير آكا (Åke, 2002) إلى أن مصطلح الديمقراطية الإلكترونية لا يجب أن يتم اختزاله في قياس لأي مدى يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية الديمقراطية. ولكن يجب التركيز على العمليات الديمقراطية والمؤسسية التي يتم ممارستها من خلال هذه التقنية.

كما يري كل من سانفورد و وروز (Sanford & Rose, 2007) ارتباط مفهوم الديمقراطية الإلكترونية بما يعرف بمصطلح المشاركة الإلكترونية E-Participation. والتي تعني تمكين المشاركة بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تترافق عادة في شكل من المداورات السياسية أو حين يتم الاقتراح على صنع القرار. كما أنها ترتبط دوريًا بما يعرف بمفهوم E-Citizen أو المواطن الإلكتروني الذي يتمتع بجملة من المهارات الأساسية والمعارف اللازمة لاستخدام الكمبيوتر وتصفح شبكة الإنترنت واستخدام البريد الإلكتروني. بجانب قدرته على البحث عن المعلومات من مصادر الإنترنت والإبقاء على المعلومات في شكل مفيد ومناقشة بعض القضايا السياسية والاجتماعية.

وعلى الرغم من الإيجابيات السابق ذكرها؛ إلا أنه وفي اعتراف ضمني مؤخرًا من المفوضية الأوروبية (Ailsa & Liz, 2009): بأن شبكة الإنترنت لا تعمل بعد كميسر فعال من المدخلات الأساسية في عملية وضع السياسات والمشاركة الديمقراطية. وذلك نظرًا لانعدام الرؤية

المشتركة والالتزام بين الجهات المعنية بتطبيق الحكومة الإلكترونية، وتنافي وجود هدف مشترك بين هذه الجهات والافتقار إلى الحافز بالإضافة إلى الفشل في تحديد الفوائد المترتبة على استخدام الإنترنت لإشراك المواطنين في العمليات الديمقراطية (بالتنطرق إلى أهم الدراسات التربوية التي تناولت أهم التحديات التي تواجه الديمقراطية الإلكترونية في العديد من البلدان: يشير البعض (Loader, 2007; Tambouris, et. al.) إلى أن من أهم تلك التحديات انعدام الثقة لدى المواطنين في أن مساهمتهم سوف تأخذ على محمل الجد من قبل المؤسسات السياسية والحكومية في ظل عدم توافر السبل الكفيلة بتفعيل تلك المساهمات؛ وتنافي وجود مبادئ توجيهية؛ وتقديم الدعم الإلكتروني للمشاركة، بالإضافة إلى القيود التي وضعتها التشريعات القائمة حول الخصوصية؛ والحوافز الاجتماعية التي تشمل الأنماط السلوكية والمواقف الثقافية، وقلة الخبرة في مجال تبادل المعارف ما بين البحث والممارسة.

وعلى نفس المنحى يدمج فيليب والكسندر (Philippe & Alexander, 2004) أهم التحديات السابقة في أربع قضايا أساسية: الفجوة الرقمية بين الدول وبين المواطنين، والتركيز على التكنولوجيا لدى الدول المتقدمة، والقصور الذاتي وعدم القدرة على التكيف من البيروقراطية و الهياكل الإدارية، وأخيراً المصادقية في المعلومات المطروحة وسوء الممارسات السياسية؛ أضف إلى ما سبق: النهوض بالمعرفة حول الوعي و مشاركة الشباب؛ وإيجاد طرق جديدة ومبتكرة لاجتذابهم وإشراكهم على نطاق أوسع (Coleman, 2008)؛ وعلى نفس السياق يشير آكا (Åke, 2003) إلى أنه لا توجد أدوات محددة لدعم وتعزيز المشاركة الإلكترونية في أغلب دول العالم.

وعلى صعيد آخر وبسؤال مدراء البلديات بولاية نيوجيرسي عن أهم عوامل الحسم في الديمقراطية الإلكترونية والتي قد تمثل تحديات هامة في تفعيلها؛ أشارت دراسة كاريزيل (Carrizales, 2008) إلى أن اتجاهات المدراء نحو ضعف أو توافر الميزانية والتشكيل الحكومي تُعد من أهم التحديات التي تواجه تفعيل الديمقراطية الإلكترونية، بينما متغيرات: الجنس والتعليم والعمر والأمن والخصوصية لم يكن لها تأثير.

وباعتبار أن الديمقراطية فكر موجه، والشباب هم أداة التعزيز ومحور التغيير، والتكنولوجيا هي إحدى ثمار الإبداع الإنساني في ضوء تلك الثلاثية المترابطة: يشير ورد (Ward, 2008) إلى أن الديمقراطية الإلكترونية تتمتع بجاذبية خاصة لدى المواطنين من فئة الشباب نظراً لاحتمال تأهلهم بدرجة عالية من الكفاءة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

وأيضاً لاحتمال أن يكونوا قد ضاقوا ذرعاً بالسياسة المحافظة بشكل ما. كما أنها توفر لهم مجتمعاً حراً بطبيعة مثالية غير إلزامي ذا مغزى من خلال مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والقضايا المدنية (Sanford & Rose, 2007)؛ علاوة على ما سبق فإن مدى انشغال الشباب بالشؤون العامة والمشاورات تعتبر من أهم مؤشرات الصحة الديمقراطية (Carpini, et. al., 2004).

وعن دور الشباب في المشاركة في القضايا الاجتماعية عبر استخدام شبكة الإنترنت، يشير لودر (Loader, 2007) أن الشباب في العالم الغربي قد أوجد لنفسه فرصاً غير مسبوقه لزيادة مشاركته على شبكة الإنترنت في العمليات المدنية والاستشارية ذات الطبيعة التداولية؛ وهذا بدوره ساعد في بناء علاقات جديدة بين المواطنين الشباب والمؤسسات الحكومية؛ وإيجاد أشكال جديدة من الحكم الديمقراطي.

كما ألفت دراسة كولمان (Coleman, 2008) الضوء على تجارب الشباب في أستراليا فيما يتعلق بمواقفهم ومشاركتهم بالأنشطة المتعددة عبر الإنترنت في العديد من القضايا السياسية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، حيث تشير نتائج الدراسة إلى ازدياد استخدام شبكة الإنترنت في تعزيز وتنفيذ أهداف هذه المشاركات السياسية لدى الشباب من خلال إيجاد منصة فريدة ومستقلة للتحقيق في المشاريع القائمة على الهويات السياسية، بل وإضفاء الشرعية على تلك الممارسات السياسية.

ومن خلال المشروع التجريبي الذي عرف باسم "مستقبل أفضل"؛ والذي طرحه وزير الشباب الأسترالي لاستكشاف كيف يمكن استخدام تقنيات الشبكات الاجتماعية على شبكة الإنترنت؛ لإشراك الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (9-18) سنة في صنع القرارات المتعلقة بكيفية توزيع نفقات بعض المشاريع الخاصة بمناطقهم المحلية، أشارت نتائج دراسة المشروع إلى نجاح التجربة وأنه سوف يتم الاسترشاد بالنتائج في وضع المشاريع المستقبلية (Youth Online Participation and Consultative Processes, 2009).

كما قامت السلطات الحكومية في إسكتلندا ممثلة في المركز الدولي لـ Tele-democracy بجامعة نابير Napier University بدراسة حول كيفية استخدام التكنولوجيا المتقدمة كوسيلة لصنع القرار الديمقراطي لدى الشباب للفئة العمرية من (11-18) سنة؛ وتقييم إسهامات تلك التكنولوجيا في تحسين المشاركة الديمقراطية؛ وذلك من خلال طرح مشاركات إلكترونية نحو أهم القضايا الكبرى التي تحوز على اهتمام الشباب الاسكتلندي، بالإضافة إلى السماح لطلاب المدارس الثانوية في (28) مدرسة من سجلوا في المشاركات الإلكترونية

بالتصويت لمثلي المجالس العمومية في الحملات الانتخابية حينئذ (Ann & Angus, 2010). وعن اثر استخدام الرسائل النصية القصيرة SMS كوسيلة للتشاور الإلكتروني مع الشباب من قبل المجلس المحلي بشمال إنجلترا لتشجيعهم على المشاركة الديمقراطية وتأثير هذا النوع من التشاور على العمليات داخل الإدارة السياسية. تُشير نتائج دراسة جرافين وهلبين (Griffin & Halpin, 2006) إلى أن عملية المشاركة الديمقراطية باستخدام التكنولوجيا الرقمية كانت أسرع من السياق التقليدي؛ كما أنها كانت أكثر موضوعية وتتميز بالديناميكية في التفاعل بين المواطنين من الشباب.

وعلى الصعيد الجامعي، وفي محاولة للوقوف على أهم تصورات معلمي قبل الخدمة بقسم الدراسات الاجتماعية بجامعة مرمرة التركية (Marmara University) نحو الديمقراطية الإلكترونية (Özlem & Kerem, 2010). تم إجراء مقابلات مع 7 من أفراد العينة (4 ذكور، 3 إناث) خلال العام الجامعي 2009/2010م؛ ووجهت قائمة من الأسئلة المفتوحة للكشف عن تلك التصورات. وقد أشارت نتائج الدراسة أن الفجوة الرقمية بين الأفراد تعد العقبة الرئيسية في نشر ثقافة الديمقراطية الإلكترونية. كما أن بعض المعلمين قبل الخدمة ليس لديهم ما يكفي حول هذه الثقافة.

وفي سياق آخر ولعرفة تصورات معلمي قبل الخدمة بصفة عامة حول الديمقراطية الإلكترونية بتركيا عبر المتغيرات الفردية لعينة الدراسة مثل (مهارات استخدام الإنترنت، وتواتر الاستخدام، والتصويت الإلكتروني، العضوية المدنية في مجموعات مشاركة الديمقراطية)؛ طبق شركان (Serkan, 2010). استبانة على عينة قوامها (701) معلم قبل الخدمة بإحدى الجامعات التركية. وقد أوضحت النتائج أن عينة الدراسة تؤمن بأهمية الديمقراطية الإلكترونية على الرغم من ندرة مشاركتها في السياسة الإلكترونية. كما أكدت الدراسة أن المتغيرات الفردية السابق ذكرها لها تأثيرات مهمة على عناصر محددة من الديمقراطية الإلكترونية. وأبرزت النتائج الحاجة إلى إدماج عناصر الديمقراطية الإلكترونية في تعليم ما قبل الخدمة للمعلمين.

كما أظهرت نتائج دراسة ترانتفليو وكالوجيرا (Triantafillou & Kalogera, 2010) والتي استهدفت الوقوف على تصور الطلاب والمعلمين للديمقراطية الإلكترونية والحكومة الإلكترونية واستخدام الإنترنت في العملية السياسية والاجتماعية؛ أن الطلاب لديهم مزيد من الثقة في العملية السياسية والمشاركة الشعبية عبر الإنترنت عكس معلمهم. وعلى الصعيد العربي وكرد فعل على تزايد التنامي في حرية التعبير عن الرأي في العالم

العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة؛ جُذ أن العديد من المؤتمرات وورش العمل أكدت على أن الديمقراطية الإلكترونية تعد من القضايا الحساسة والهامة في البيئة العربية لكونها تتعلق بمسألة مشاركة المواطن في عملية محاسبة ومساءلة الحكومة القائمة عبر الإنترنت و تفعيل مشاركة المجتمع المدني في صياغة السياسات وتوظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة لإتاحة المعلومات مثل: البوابات الإلكترونية والشبكات القومية على الإنترنت، وتفعيل دور الحكومة الإلكترونية كقناة لإتاحة المعلومات وتوفير آلية لتحقيق الشفافية والنزاهة (رفاعي، 2008م؛ مسرة، 2009؛ الغرابوي، 2011). كما أكد غيطاس (2011) على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الديمقراطية وحرية التعبير والرأي، وأن المتغيرات التي شهدتها الساحة الإقليمية مؤخراً من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال مواقع التواصل الاجتماعي (الفايس بوك - تويتر - اليوتيوب - المدونات - المنتديات) ووسائل الإعلام الحديثة، يسرت بدرجة كبيرة ممارسة الديمقراطية بكافة صورها وخاصة حرية التعبير عن الرأي والمطالبة بتداول السلطة بناء على إرادة الجماهير واحترام حقوق الإنسان.

ولعل هذا ما أشارت إليه نتائج دراسة ديورا (Deborah, 2006) عن مدى قدرة ومساهمة الإنترنت في الإصلاح الديمقراطي وإيجاد ثقافة مدنية في العالم العربي (مصر، الأردن، سلطنة عمان) وباستخدام بيانات الدراسات الاستقصائية والمقابلات والملاحظة، إلى أن شبكة الإنترنت تمكن من المشاركة المدنية في تلك الدول، حتى وإن كانت الأشكال المؤسسية للديمقراطية لا تزال محدودة في أحسن الأحوال.

وحينما يتم تناول أوضاع الديمقراطية الإلكترونية بمصر جُذ أنه على الرغم من سعي الحكومة الإلكترونية لتقديم المزيد من تقنيات المعلومات التي تساعد المواطن المصري على مباشرة الحقوق السياسية المكفولة له دستورياً على أرض الواقع، فإن هناك العديد من التحديات التي توجد في الواقع والتي تحول دون مباشرة تلك الحقوق نظراً لغياب كثير من تلك الخدمات المدنية والسياسية على بوابة الحكومة الإلكترونية المصرية. ومنها على سبيل المثال لا الحصر: خدمات سجلات الناخبين والتي تشمل كل السكان في سن الانتخاب وخدمات الإدلاء بأصوات الناخبين عبر بوابة الحكومة الإلكترونية وخدمات مشاركة المواطنين في الحياة السياسية بالتعرف على المنظمات الأهلية العديدة والمتنوعة مثل: منظمات المجتمع المدني والتعاونيات والنقابات المهنية والأحزاب السياسية، وتشمل تلك الخدمات: التعرف على برامج تلك المنظمات الأهلية وكيفية المشاركة فيها... الخ.

في ضوء ما سبق عرضه يتبين أن الديمقراطية الإلكترونية أصبحت إحدى البدائل الحتمية

لتعزيز مشاركة المواطنين -وبصفة خاصة الشباب في بيئتنا العربية- في كافة الأنشطة (سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية...ألخ) وذلك من خلال إسهامات تقنيات الإنترنت المتعددة التي كفلت مزيداً من الحرية، إلا أنه كما تم الإشارة إليه مسبقاً تواجه تلك المشاركات العديد من التحديات كانهدام الثقة والرؤية المشتركة للمواطنين من تلك الفئة العمرية أو وجود قيود تشريعية أو فجوة الرقمية .

مشكلة الدراسة

إن تحقيق الديمقراطية التشاركية التي ينخرط فيها الناس في عملية اتخاذ القرار على كل مستوى من مستويات الحكومة قد لا يكون ممكناً على أرض الواقع بشكل وافٍ، بيد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد وفرت فرصاً متعددة لتعزيز واستكمال الآليات القائمة على هذه الديمقراطية من خلال التركيز على توفير سبل الوصول إلى المعلومات، وتسهيل المشاركة في الجماعات على الإنترنت والتصويت على الاستفتاءات المختلفة، ومساعدة المشاركين لمعرفة المزيد عن البدائل الممكنة، والمعوقات والآثار المترتبة على هذه البدائل، وتقديم المعونة لهم في تحديد خياراتهم .

وعلى صعيد آخر وبما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات صارت جزءاً من الثقافة الحالية للطلاب باعتبارهم مواطني الغد، وباعتبار المدرسة إحدى المؤسسات التربوية الهامة التي يمكن أن تكون رافداً أساسياً لنمو وتفعيل المشاركة واستخدام الديمقراطية بتطبيقاتها الإلكترونية؛ وإطلاع الطلاب على أهم القضايا الاجتماعية والسياسية المحيطة بهم بل وزيادة وعيهم بأهمية المشاركة؛ مما يؤثر بشكل حاسم على مستوى مشاركتهم المستقبلية في بيئتهم العملية.

ومن خلال استعراض بعض الدراسات السابقة التي تناولت تصورات المعلمين والطلاب نحو الديمقراطية الإلكترونية؛ وتوصيات العديد منها بضرورة إدماج عناصر الديمقراطية الإلكترونية في تعليم ما قبل الخدمة للمعلمين، وقناعة الكثير منهم بأهمية الديمقراطية الإلكترونية على الرغم من ندرة مشاركتهم في السياسة الإلكترونية.

في ضوء ما سبق تأتي هذه الدراسة بوصفها دراسة أولية لتستكشف تصورات طلاب الدبلوم العام- التأهيل التربوي- بجامعة الأزهر حول وجهة نظرهم نحو الديمقراطية الإلكترونية وأهميتها، حيث أن تصوراتهم نحوها تعمل كموجهات سلوكية لهم فيما بعد أثناء تعاملهم وتدريبهم لطلابهم.

أسئلة الدراسة

إن هذه الدراسة تهدف تحديداً إلى الإجابة عن السؤالين التاليين:

(١) ما التصورات التي يحملها طلاب الدبلوم العام- التأهيل التربوي- بجامعة الأزهر تجاه مفهوم الديمقراطية الإلكترونية؟

(٢) هل تختلف تلك التصورات بوجود بعض المتغيرات مثل الجنس والمؤهل العلمي؛ والتخصص التدريسي؛ ونوع التعليم الذي يتم التدريس فيه، وسنوات الخبرة والحصول على دورات تدريبية في الكمبيوتر؟.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تصورات طلاب الدبلوم العام- التأهيل التربوي- بجامعة الأزهر تجاه مفهوم الديمقراطية الإلكترونية في ضوء بعض المتغيرات وهي: الجنس والمؤهل العلمي؛ والتخصص التدريسي؛ ونوع التعليم الذي يتم التدريس فيه؛ والمرحلة الدراسية، وسنوات الخبرة والحصول على دورات تدريبية في الكمبيوتر.

أهمية الدراسة

يمكن إجمال أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- إن تصورات طلاب الدبلوم العام نحو الديمقراطية الإلكترونية تعمل كإطار عمل توجه سلوكياتهم وممارساتهم فيما بعد أثناء تدريسهم لطلابهم في غرفة الصف حيث تزودهم بأساليب التدريس وطرقه المختلفة والعوامل التي تساعد على التعلم وحسن تحقيقه، كما إنها ذات علاقة مباشرة بمنظومة القيم والاتجاهات التي يجدر بالمعلم غرسها لدى طلبته.
- إنها تعد من الدراسات القليلة التي تتناول موضوعاً حيوياً في مجال تنامي بيئة الديمقراطية الإلكترونية وأساليب التعبير عن الرأي بحرية، نتيجة لما توفره شبكة الإنترنت من الحماية نوعاً ما في البيئات العربية بشكل عام، والبيئة المصرية بشكل خاص.
- تعتبر هذه الدراسة حلقة مكملة لسلسلة الدراسات المتعلقة بالديمقراطية الإلكترونية وسبل تفعيلها في الأجواء العربية، والتي يمكن أن تساهم في إثراء المكتبة العربية.
- تتمتع الدراسة بفائدة عملية من حيث إنها تساعد المسؤولين في الدولة على اتخاذ القرارات، وتبني استراتيجيات في مجال تدعيم الديمقراطية الإلكترونية من جهة، ومجال التعرف على أكثر الأساليب التي تفعل المشاركة الديمقراطية الإلكترونية من جهة أخرى.

مصطلحات الدراسة

الديمقراطية الإلكترونية: يعرفها غيطاس (٢٠٠٩) بأنها عبارة عن "توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في إنتاج وجمع وتصنيف وتحليل وتداول جميع المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة، بغض النظر عن الديمقراطية وقالبها الفكري ومدى انتشارها وسلامة مقصدها وفعاليتها في تحقيق أهدافها". وتعرفها الدراسة الحالية بأنها "شكل من أشكال الديمقراطية المباشرة التي تستعمل شبكة الإنترنت وتقنيات اتصال أخرى لتجاوز بطء وبيروقراطية الديمقراطية التقليدية" طلاب الدبلوم العام-التأهيل التربوي: طلاب التأهيل هم معلمون عاملون بالتعليم قبل الجامعي وخاصة بالمعاهد الأزهرية في هذه الدراسة، وغير حاصلين على أي مؤهل تربوي يؤهلهم للتدريس والفوز بمميزات الكادر الخاص للمعلم.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي نظراً للملائمة لطبيعة الدراسة وأغراضها.

مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من طلاب الدبلوم العام- التأهيل التربوي- بجامعة الأزهر للعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠م والبالغ عددهم (١٨٨٢١) طالباً وطالبة موزعين على أحد عشر مركزاً في الجمهورية، أما عينة الدراسة فقد بلغ مجموع أفرادها (٩٠٢) من الطلاب والطالبات من مجمل خمس مراكز (تم التطبيق بمراكز: الإسماعيلية، المنصورة، القاهرة، سوهاج، أسيوط) بواقع (٥٩١٩) طالباً وطالبة بهذه المراكز، والجدول رقم (١) يبين توزيع أفراد حسب متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (١)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية.

المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	٤٧١، ٥٢، ٢٪
	أنثى	٤٣١، ٤٧، ٨٪
المؤهل العلمي	بكالوريوس	٢٢١، ٢٤، ٥٪
	ليسانس	٦٨٠، ٧٥، ٤٪
	دبلوم معلمين	١، ٠، ١٪

تابع الجدول رقم (1)

النسبة المئوية	العدد	المتغير	
		التخصص التدريسي	
٪٢٩	٢٦٢	علمي	التخصص التدريسي
٪٧١	٦٤٠	أدبي	
٪٧٥,٥	٦٨١	أقل من ٥ سنوات	الخبرة في مجال التدريس
٪٢٤,٥	٢٢١	٥ سنوات فأكثر	
٪٥٨,٨	٥٣٠	ابتدائي	نوع التعليم الذي يتم التدريس فيه
٪٢٣,٢	٢١٠	إعدادي	
٪١٨	١٦٢	ثانوي	
٪٥٨,٦	٥٢٩	نعم	الحصول على دورات في الكمبيوتر
٪٤١,٤	٣٧٣	لا	

حدود الدراسة

تعتمد نتائج الدراسة الحالية على حدود عينة البحث المتمثلة في طلاب الدبلوم العام بجامعة الأزهر- التأهيل التربوي- للعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠م؛ كما تقتصر حدود هذه الدراسة على خمسة محاور تشكل في مجملها أهم سمات الديمقراطية الإلكترونية؛ وهي كالآتي:

- (١) المشاركة الديمقراطية.
- (٢) الشفافية والثقة الإلكترونية.
- (٣) النشاطات السياسية عبر الإنترنت.
- (٤) أنظمة الاقتراع الإلكترونية.
- (٥) متطلبات سد الفجوة الرقمية.

أداة الدراسة

قام الباحث بتصميم استبانة لتصورات طلاب الدبلوم العام- التأهيل التربوي- بجامعة الأزهر نحو الديمقراطية الإلكترونية في ضوء ما جاء في الأدب النظري والدراسات السابقة والاستعانة بأراء المحكمين. وقد تم تدرج الفقرات وفقاً لسلم ليكرت الخماسي لتقدير درجات تصورات طلاب الدبلوم العام نحو الديمقراطية الإلكترونية. بدرجة (موافق بدرجة كبيرة جداً، موافق بدرجة كبيرة، موافق بدرجة متوسطة، موافق بدرجة قليلة، لا أوافق)؛ ومن أجل الحكم على المتوسطات الحسابية بأنها منخفضة أو متوسطة أو عالية أو عالية جداً تم اعتماد المدى التالي في الجدول رقم (٢) .

الجدول رقم (٢)
يوضح مدى ودرجة الاستجابة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي

المدى	مستوى الموافقة
٥-٤,٥٠	موافق بدرجة كبيرة جداً
٤,٤٩-٣,٥٠	موافق بدرجة كبيرة
٣,٤٩-٢,٥٠	موافق بدرجة متوسطة
٢,٤٩-١,٥٠	موافقة بدرجة قليلة
١,٤٩-١	لا أوافق

وتكونت الاستبانة من ٣٣ فقرة حيث اشتمل الجزء الأول من الاستبانة على معلومات عامة عن عنوان الدراسة وهدفها، واشتمل أيضاً على بيانات عامة عن المبحوث شملت: نوع الجنس والمؤهل العلمي؛ والتخصص التدريسي والخبرة في مجال التدريس. ونوع التعليم الذي يتم التدريس فيه، والحصول على دورات في الكمبيوتر.

أما الجزء الثاني من الاستبانة فقد قسم إلى قسمين: محاور الدراسة فقرات كل محور، وهناك درجات تقدير لقياس تصورات الدبلوم العام نحو الديمقراطية الإلكترونية، وقد صممت إجابة الفقرات بحيث تأخذ درجة الموافقة بدرجة كبيرة جداً (٥) درجات، والموافقة بدرجة كبيرة (٤) درجات، وأوافق بدرجة متوسطة (٣) درجات، وأوافق بدرجة قليلة (٢)، بينما لا أوافق تأخذ (١) درجة.

صدق الأداة وثباتها

للتحقق من صدق أداة الدراسة تم الاعتماد على طريقة صدق المحكمين؛ لذا عرضت الاستبانة بصورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر.

وقد طلب منهم إبداء الرأي والملاحظة حول مدى صحة الفقرات ومناسبتها لمعرفة تصورات طلاب الدبلوم العام-التأهيل التربوي-. وتم أخذ الملاحظات والمقترحات حول الفقرات والمجالات، وفي ضوءها تم تعديل وتطوير الأداة حتى استقرت في صورتها النهائية.

ولقياس ثبات الأداة تم استخدام معامل (ألفا-كرونباخ) للثبات بطريقة الانتساق الداخلي، حيث بلغ معامل ثبات الأداة الكلية (٠.٨١) وهو معامل ثبات يمكن الوثوق به. والجدول رقم (٣) يبين قيم ثبات الأداة الكلية، والمحاور الخمسة الفرعية لها:

الجدول رقم (٣) قيمة كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لمحاوَر الديمقراطية الإلكترونية

م	بيان المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
١	المشاركة الديمقراطية	٦	٠,٨٧
٢	الشفافية والثقة الإلكترونية	٩	٠,٧٢
٣	الأنشطة السياسية عبر الإنترنت	٦	٠,٧٨
٤	أنظمة الاقتراع الإلكتروني	٧	٠,٦٩
٥	متطلبات سد الفجوة الرقمية	٥	٠,٧٨
	الاستبانة الكلية	٣٣	٠,٨١

الأساليب الإحصائية

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل المعلومات، حيث استخدمت المعالجات الإحصائية التالية:

- (١) مقياس الاتساق الداخلي (معامل ألفا - كرونباخ) (Alpha- Chronbach).
- (٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل تحديد تصورات العينة حول أبعاد الديمقراطية الإلكترونية وترتيبها تبعاً لأهميتها من وجهة نظرهم.
- (٣) اختبار (Independent Sample T-Test). للتعرف على دلالات الفروق بين المتوسطات لتغيرات الجنس والتخصص التدريسي، والخبرة والحصول على دورات كمبيوتر.
- (٤) تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA). وذلك للوقوف على الفروق بين متغيري المؤهل العلمي ونوع التعليم الذي يتم التدريس فيه بالنسبة لمحاوَر الدراسة.

نتائج الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على تصورات طلاب الدبلوم العام من التأهيل التربوي نحو الديمقراطية الإلكترونية، إضافة إلى التعرف على أثر: متغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة، ونوع التعليم الذي يتم التدريس فيه، والحصول على دورات في الكمبيوتر، والتخصص التدريسي على هذه التصورات، وبعد جمع بيانات الدراسة ومعالجتها إحصائياً ببرنامج (SPSS) يقدم الباحث عرضاً لنتائج الدراسة تبعاً لأسئلتها:

أولاً: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

نص هذا السؤال على: ما التصورات التي يحملها طلاب الدبلوم العام- التأهيل التربوي- بجامعة الأزهر تجاه مفهوم الديمقراطية الإلكترونية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب النسبي لكل محور من محاور أبعاد الديمقراطية الإلكترونية التي احتوتها استبانة الدراسة، والجداول أدناه يبين ذلك.

المجدول رقم (٤)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة
من الطلاب حول محاور الدراسة مرتبة تنازلياً.

محور	الترتيب النسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
المشاركة الديمقراطية	١	٤,٥٧	٠,٢٨	كبيرة جداً
أنظمة الاقتراع الإلكتروني	٢	٤,٠٩	٠,٩٢	كبيرة
متطلبات سد الفجوة الرقمية	٣	٣,٨٦	٠,٨٠	كبيرة
الشفافية والثقة الإلكترونية	٤	٣,٧٨	٠,٤٨	كبيرة
الأنشطة السياسية عبر الإنترنت	٥	٢,٨٨	٠,٧٤	متوسطة
الأداة ككل		٣,٨٤	٠,٥١	كبيرة

يتضح من الجدول رقم (٤) أن تصورات طلاب الدبلوم العام من التأهيل التربوي حول الديمقراطية الإلكترونية قد بلغت درجة الموافقة على جميع المحاور (كبيرة) بمتوسط حسابي (٣,٨٤) وانحراف معياري (٠,٥١). حيث جاء محور أنظمة المشاركة الديمقراطية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٥٧) وانحراف معياري (٠,٢٨). بينما جاء محور أنظمة الاقتراع الإلكتروني في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٠٩) وانحراف معياري (٠,٩٢). وفي المرتبة الثالثة جاء محور متطلبات سد الفجوة الرقمية بمتوسط حسابي (٣,٨٦) وانحراف معياري (٠,٨٠). واحتل محور الشفافية والثقة الإلكترونية المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٣,٧٨) وانحراف معياري (٠,٤٨). وأخيراً جاء محور الأنشطة السياسية عبر الإنترنت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٢,٨٨) وانحراف معياري (٠,٧٤).

ولتحديد مدى استجابة أفراد العينة على فقرات كل محور بصورة تفصيلية تم إيجاد المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب النسبي لفقرات كل محور على حدي مبينه كما يلي:

أولاً: فقرات محور المشاركة الديمقراطية:

وتوضحها النتائج في الجدول رقم (٥). حيث أتى ترتيب الفقرات على هذا المحور بالتسلسل التالي (٥.٣.٦.٢.١.٤) ليبلغ المتوسط الحسابي لهم على التوالي (٤,٩٨) (٤,٩٧) (٤,٩٦) (٤,٧٧) (٤,٢٧) (٤,١٨).

الجدول رقم (5)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة
الدراسة من الطلاب حول المشاركة الديمقراطية

الترتيب النسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الفقرات	الترتيب النسبي
١	٤,٩٨	٠,١٢	كبيرة جداً	حث المواطنين على المشاركة بإيجابية في الانتخابات عبر الدوائر الانتخابية المختلفة.	٥-
٢	٤,٩٧	٠,١٨	كبيرة جداً	زيادة التوعية الديمقراطية من خلال تقليص الحواجز السياسية وإشراك كافة فئات المجتمع المدني.	٣-
٣	٤,٩٦	٠,٨٠	كبيرة جداً	تفعيل أدوار منظمات المجتمع المدني في رقابة الأداء الحكومي عبر آليات متعددة.	٦-
٤	٤,٧٧	٠,٤١	كبيرة جداً	تقييم احتياجات المواطنين من خلال دراسة تعليقاتهم حول أهم القضايا المطروحة على شبكة الإنترنت - تغذية مرتدة للمواطنين -.	٢-
٥	٤,٢٧	٠,٨٠	كبيرة	استخدام السوش واستطلاعات الرأي عبر الإنترنت في تفعيل آليات مبدأ المشاورة الإلكترونية بين الحكومة والمواطنين.	١-
٦	٤,١٨	٠,٨٣	كبيرة	تحفيز العمل التطوعي لدى المواطنين لخدمة المجتمع عبر المواقع الإلكترونية الحكومية.	٤-

ثانياً: فقرات محور الشفافية الإلكترونية

ويوضحها الجدول رقم (٦). حيث أتى ترتيب الفقرات على هذا المحور بالتسلسل التالي (٤,٤٦) (٤,٥٠) (٤,٩١) التوالي لهم على التوالي (٩,٨٧) (٢,٠١) (١,١٤) (١,٥١) (٣,٥٤) (٣,٠٩) (٣,٠٧) (٢,٨١).

الجدول رقم (٦)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة
من الطلاب حول الشفافية والثقة الإلكترونية

الترتيب النسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الفقرات	الترتيب النسبي
١	٤,٩١	٠,٥٤٠	كبيرة جداً	الشفافية في توافر ونشر المعلومات والبيانات من قبل المؤسسات العامة لضمان الوصول إليها.	٩
٢	٤,٥٠	٠,٥٠	كبيرة جداً	تتبع الطلبات المقدمة من المواطنين عبر الخدمات الحكومية الإلكترونية وعدم الاكتفاء بالرد الآلي عليها.	٨
٣	٤,٤٦	٠,٨٨	كبيرة	الاحتكام إلى استفتاءات المواطنين قبل اتخاذ القرارات الحكومية أو التشريعية الهامة.	٧
٤	٤,٠٤	١,١٨٠	كبيرة	توافر المخططات والرسوم البيانية التي تلخص إيرادات الدولة وأولويات الميزانيات السنوية.	١٢
٥	٣,٥٤	٠,٤٩٠	كبيرة	نشر تقارير الأجهزة الرقابية عن مستوى أداء المؤسسات الحكومية بصفة دورية.	١٠
٦	٣,٥٣	١,١١٠	كبيرة	تقييم اتجاهات الإنفاق الحكومي وجهات صرفها عبر السنوات المختلفة من خلال رسوم بيانية توضح ذلك.	١١
٧	٣,٠٩	١,٢٠٠	متوسطة	إنشاء نظام إلكتروني للجمهور للتعليق على بنود جدول أعمال الجلسات العامة.	١٤
٨	٣,٠٧	١,٢٣٠	متوسطة	إتاحة الاطلاع على المعلومات والمتاحات الحكومية للتوريدات المتعلقة بمناقصات السلع والخدمات.	١٥
٩	٢,٨١	٠,٨٣٠	متوسطة	نشر وثائق الاجتماعات الحكومية وجدول الأعمال بما يتضمنه ذلك من ملاحظات حول الجلسات العلنية.	١٣

ثالثاً: فقرات محور الأنشطة السياسية عبر الإنترنت

ويوضحها الجدول رقم (٧). حيث أتي ترتيب الفقرات على هذا المحور بالتسلسل التالي (١٨،٢٠،١٧،١٦،٢١،١٩). ليبلغ المتوسط الحسابي لهم على التوالي (٣،٤٥) (٣،١٣) (٢،٩٥) (٢،٨٦) (٢،٨٢) (٢،٠٩).

الجدول رقم (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة من الطلاب حول الأنشطة السياسية عبر الإنترنت

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب النسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
١٨	إتاحة المشاركة بالتعليقات في الجلسات والمناقشات السياسية أو الاجتماعية عبر شبكة الإنترنت.	١	٢،٤٥	٠،٨٣	متوسطة
٢٠	وجود نوع من المناظرات الإلكترونية بين المرشحين في العملية الانتخابية تديرها مؤسسات حيادية في الدولة.	٢	٢،١٣	١،٥٧	متوسطة
١٧	التعبير عن الرأي حول أهم القضايا السياسية والاجتماعية عبر رسائل SMS ووسائل الإنترنت المتعددة (البريد الإلكتروني؛ المدونات والشبكات الاجتماعية... الخ).	٣	٢،٩٥	١،١٨	متوسطة
١٦	مناقشة القضايا السياسية والاجتماعية بين المواطنين ومسؤولي الحكومة عبر وسائل الإنترنت المتعددة.	٤	٢،٨٦	١،٢٨	متوسطة
٢١	طرح ومناقشة البرامج الانتخابية عبر شبكة الإنترنت للمؤسسات المجتمعية المختلفة (سياسية، تشريعية، خدمية... الخ).	٥	٢،٨٢	١،٢٤	متوسطة
١٩	التأثير على القرارات الحكومية باستخدام التعليقات المنشورة على مواقع الإنترنت.	٦	٢،٠٩	١،٢٤	قليلة

رابعاً: فقرات محور أنظمة الاقتراع الإلكتروني

وتوضحها النتائج في الجدول رقم (٨). حيث أتي ترتيب الفقرات على هذا المحور بالتسلسل التالي (٢٦،٢٣،٢٥،٢٧،٢٨،٢٢،٢٤). ليبلغ المتوسط الحسابي لهم على التوالي (٤،٥٤) (٤،٩١) (٤،٣١) (٣،٨٥) (٣،٨٦) (٣،٣٦).

الجدول رقم (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة من الطلاب حول أنظمة الاقتراع الإلكترونية

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب النسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
٢٦	وجود نظام أمني لضمان سرية ودقة آليات التصويت الإلكتروني لمنع التلاعب أو الاختراق.	١	٤،٩١	٠،٥٥	كبيرة جداً
٢٣	توافر معلومات وافية عن برامج المرشحين الانتخابية والمواقع الإلكترونية الخاصة بذلك.	٢	٤،٥٤	٠،٨٢	كبيرة جداً
٢٥	استخدام آليات تصويت إلكترونية متعددة (البطاقات المنقبة أو وحدات المسح البصري أو التسجيل الإلكتروني المباشر أو البريد الإلكتروني... الخ).	٣	٤،٣١	٠،٨٢	كبيرة

تابع الجدول رقم (٨)

ترتيب	الفقرات	الترتيب النسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
٢٧	إمكانية مباشرة عملية الاقتراع لذوي الاحتياجات الخاصة وذوي المناصب الحساسة من خلال مواقع العمل أو المنازل عبر الإنترنت.	٤	٣,٨٦	١,٦٠	كبيرة
٢٨	تمكين المقيمين بالخارج من المشاركة عبر إتاحة التصويت الإلكتروني.	٥	٣,٨٥	١,٢٨	كبيرة
٢٢	نشر الوعي الثقافي بالحقوق الانتخابية وإجراءها عبر المواقع الإلكترونية المخصصة لذلك.	٦	٣,٨١	١,٠٦	كبيرة
٢٤	عرض جداول وقواعد البيانات الخاصة بأسماء الناخبين ونشرها عبر شبكة الإنترنت.	٧	٣,٣٦	١,٤٦	متوسطة

خامساً: فقرات محور متطلبات سد الفجوة الرقمية

ويوضحها الجدول رقم (٩). حيث أتي ترتيب الفقرات على هذا المحور بالتسلسل التالي (٣١.٣٣.٣٢.٣٠.٢٩). ليلعب المتوسط الحسابي لهم على التوالي (٤.٥٣). (٤.٤٩). (٣.٦٣). (٣.٥٨). (٣.٠٥).

الجدول رقم (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة من الطلاب حول متطلبات سد الفجوة الرقمية

ترتيب	الفقرات	الترتيب النسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
٣١	القدرة على البحث عن المعلومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.	١	٤,٥٣	٠,٨٤٠	كبيرة جداً
٣٢	توافر الخبرات والمواقف حول استخدام الإنترنت في التصويت الإلكتروني.	٢	٤,٤٩	٠,٥٠	كبيرة
٣٢	المهارة في التأكد من مصداقية المعلومات المنشورة.	٣	٣,٦٣	١,٦٣	كبيرة
٣٠	القدرة على المشاركة في الاجتماعات الإلكترونية المدنية.	٤	٣,٥٨	١,٤٧	كبيرة
٢٩	القدرة على البحث عن المعلومات الحكومية.	٥	٣,٠٥	١,٢٦	متوسطة

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

نص هذا السؤال على: هل تختلف تلك التصورات بوجود بعض المتغيرات مثل الجنس والمؤهل العلمي؛ والتخصص التدريسي؛ ونوع التعليم؛ وسنوات الخبرة والحصول على دورات تدريبية في الكمبيوتر؟.

النتائج المتعلقة بمتغير الجنس

للإجابة عن هذا السؤال فيما يتعلق بمتغير الجنس تم استخدام المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية واختبار(ت) لإيجاد الفروقات في تقديرات الطلاب لدرجة الموافقة في التصور نحو الديمقراطية الإلكترونية. والجداول رقم (١٠) يبين ذلك.

الجدول رقم (١٠)

نتائج اختبار(ت) للمجموعات المستقلة للطلاب على محاور الاستبانة تبعاً لمتغير الجنس

مستوى الدلالة *	قيمة (ت)	الفرق	الإناث=٤٣١		الذكور=٤٧١		محور
			الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
*.٠٠٦٧٥	٠,٤١٨	٠,٠١	٠,٢٧	٤,٥٧	٠,٢٩	٤,٥٨	المشاركة الديمقراطية
*.٠٠٢٩	٢,١٨-	٠,٠٧-	٠,٤٨	٣,٨١	٠,٤٩	٣,٧٤	الشفافية والثقة الإلكترونية
*.٠٠٣٦	٢,٠٩٣-	٠,١١-	٠,٧٥	٢,٩٤	٠,٧٣	٢,٨٣	الأنشطة السياسية عبر الإنترنت
*.٠٠٢٨	٢,١٩٨-	٠,١٣-	٠,٩١	٤,١٦	٠,٩٣	٤,٠٣	أنظمة الاقتراع الإلكتروني
*.٠٠٢٤	٢,٢٦٠-	٠,١٢-	٠,٧٩	٣,٩٢	٠,٨١	٣,٨٠	متطلبات سد الفجوة الرقمية
*.٠٠١٤	٢,٤٣٧-	٠,٠٨-	٠,٥١	٣,٨٨	٠,٥٢	٣,٨٠	الدرجات الكلية

(قيمة ت الجدولية=١,٩٦) * = دالة عند مستوى ($0,05 \leq \alpha$)

يتضح من الجدول رقم (١٠) أنه لا توجد فروق إحصائية دالة عند مستوى (٠,٠٥) على محور المشاركة الديمقراطية كما يراها الطلاب تعزى إلى متغير الجنس. بينما كانت الفروق دالة إحصائياً على محاور المشاركة الديمقراطية والشفافية والثقة الإلكترونية؛ والأنشطة السياسية عبر الإنترنت؛ أنظمة الاقتراع الإلكتروني؛ ومتطلبات سد الفجوة الرقمية؛ والدرجة الكلية لمحاور الاستبانة بين الذكور والإناث لصالح الإناث.

النتائج المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي:

للإجابة عن هذا السؤال فيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي تم استخدام تحليل التباين الأحادي لإيجاد الفروقات في تقديرات الطلاب لدرجة الموافقة في التصور نحو الديمقراطية الإلكترونية. والجدول رقم (١١) يبين ذلك.

الجدول رقم (١١)

نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في تصورات طلاب الدبلوم العام نحو الديمقراطية الإلكترونية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

مستوى الدلالة *	قيمة (ف)	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	مصدر التباين	محور
٠,٣٦٣	١,٠١٤	٣,٠٢٧	٦,٠٥٣	٢	بين المجموعات	المشاركة الديمقراطية
		٢,٩٨٥	٢٦٨٣,٩٢٩	٨٩٩	داخل المجموعات	
			٢٦٨٩,٩٨٢	٩٠١	المجموع الكلي	

تابع الجدول رقم (11)

محور	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة *
الشفافية والثقة الإلكترونية	بين المجموعات	٢	٩٧,٢٧١	٤٨,٦٣٥	٢,٥١١	٠,٠٨٢
	داخل المجموعات	٨٩٩	١٧٤١٢,٧١١	١٩,٣٦٩		
	المجموع الكلي	٩٠١	١٧٥٠٩,٩٨٢			
الأنشطة السياسية عبر الإنترنت	بين المجموعات	٢	٣٠,٨١٩	١٥,٤١٠	٠,٧٦٨	٠,٤٦٤
	داخل المجموعات	٨٩٩	١٨٠٤٥,٢٢٥	٢٠,٠٧٣		
	المجموع الكلي	٩٠١	١٨٠٧٦,٠٤٤			
أنظمة الاقتراع الإلكتروني	بين المجموعات	٢	٢٠٦,٤٧٥	١٠٣,٢٣٧	٢,٤٥٩	٠,٠٨٦
	داخل المجموعات	٨٩٩	٣٧٧٢٧,٥٧٠	٤١,٩٧٧		
	المجموع الكلي	٩٠١	٣٧٩٤٤,٠٤٤			
متطلبات سد الفجوة الرقمية	بين المجموعات	٢	٢٦,٢٢٤	١٣,١١٢	٠,٧٩٩	٠,٤٥٠
	داخل المجموعات	٨٩٩	١٤٧٥١,٧٥٣	١٦,٤٠٩		
	المجموع الكلي	٩٠١	١٤٧٧٧,٩٧٨			

قيمة (ف) الجدولية عند مستوى دلالة $(\alpha=0,05) = ٢,٩٩٥$

يتضح من الجدول رقم (11) أنه لا توجد فروق إحصائية دالة عند مستوى $(0,05)$ على جميع محاور الاستبانة كما يراها الطلاب تعزى إلى متغير المؤهل العلمي. حيث كانت قيم "ف" المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية.

النتائج المتعلقة بمتغير التخصص التدريسي

للإجابة عن هذا السؤال فيما يتعلق بمتغير التخصص التدريسي تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارات (ت) لإيجاد الفروقات في تقديرات الطلاب لدرجة الموافقة في التصور نحو الديمقراطية الإلكترونية، والجدول رقم (12) يبين ذلك.

الجدول رقم (12)

نتائج اختبارات (ت) للمجموعات المستقلة للطلاب على محاور الاستبانة تبعاً لمتغير التخصص التدريسي

محور	علمي=٢٦٢		أدبي=٦٤٠		الفرق	قيمة (ت)	مستوى الدلالة *
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف			
المشاركة الديمقراطية	٤,٥٧	٠,٢٩٣١	٤,٥٧	٠,٢٨	٠,٠٠	٠,٠٧٤	٠,٩٤١
الشفافية والثقة الإلكترونية	٣,٧٣	٠,٤٩	٣,٧٩	٠,٤٨	-٠,٠٦	١,٦٢	٠,١٠٤
الأنشطة السياسية عبر الإنترنت	٢,٨٤	٠,٧٤	٢,٩٠	٠,٧٤	-٠,٠٦	١,١٥	٠,٢٤٨
أنظمة الاقتراع الإلكتروني	٤,٠٢	٠,٩٣	٤,١٢	٠,٩٢	-٠,١	١,٥٤	٠,١٢٣

تابع الجدول رقم (١٢)

مستوى الدلالة *	قيمة (ت)	الفرق	أدبي=٦٤٠		علمي=٢٦٢		محور
			الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
٠,١٩٩	١,٢٨-	٠,٠٨-	٠,٨٠	٣,٨٨	٠,٨١	٣,٨٠	متطلبات سد الفجوة الرقمية
٠,١٠٩	١,٦٠-	٠,٠٦-	٠,٥١	٣,٨٥	٠,٥٢	٣,٧٩	الدرجة الكلية

(قيمة ت الجدولية=١,٩٦) * = دالة عند مستوى ($0,05 \leq \alpha$)

يتضح من الجدول رقم (١٢) أنه لا توجد فروق إحصائية دالة عند مستوى ($0,05$) على محاور الاستبانة كما يراها الطلاب تعزى إلى متغير التخصص التدريسي.

النتائج المتعلقة بمتغير نوع التعليم الذي يتم التدريس فيه

للإجابة عن هذا السؤال فيما يتعلق بمتغير نوع التعليم الذي يتم التدريس فيه تم استخدام تحليل التباين الأحادي لإيجاد الفروقات في تقديرات الطلاب لدرجة الموافقة في التصور نحو الديمقراطية الإلكترونية، والجدول رقم (١٣) يبين ذلك.

الجدول رقم (١٣)

نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في تصورات طلاب الدبلوم العام نحو الديمقراطية الإلكترونية تبعاً لمتغير نوع التعليم الذي يتم التدريس فيه

مستوى الدلالة *	قيمة (ف)	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	مصدر التباين	محور
٠,٨٨٢	٠,١٢٥	٣٧٣.	٠,٧٤٧	٢	بين المجموعات	المشاركة الديمقراطية
		٢,٩٩١	٢٦٨٩,٢٣٦	٨٩٩	داخل المجموعات	
			٢٦٨٩,٩٨٢	٩٠١	المجموع الكلي	
٠,٥٥٨	٠,٥٨٤	١١,٣٥٩	٢٢,٧١٨	٢	بين المجموعات	الشفافية والثقة الإلكترونية
		١٩,٤٥٢	١٧٤٨٧,٢٦٤	٨٩٩	داخل المجموعات	
			١٧٥٠٩,٩٨٢	٩٠١	المجموع الكلي	
٠,٤٩١	٠,٧١١	١٤,٢٧٥	٢٨,٥٤٩	٢	بين المجموعات	الأنشطة السياسية عبر الإنترنت
		٢٠,٠٧٥	١٨٠٤٧,٤٩٥	٨٩٩	داخل المجموعات	
			١٨٠٧٦,٠٤٤	٩٠١	المجموع الكلي	
٠,٥٣٠	٠,٦٣٥	٢٦,٧٥٥	٥٣,٥١١	٢	بين المجموعات	أنظمة الاقتراع الإلكتروني
		٤٢,١٤٧	٣٧٨٩٠,٥٣٤	٨٩٩	داخل المجموعات	
			٣٧٩٤٤,٠٤٤	٩٠١	المجموع الكلي	
٠,٣٩٤	٠,٩٣٢	١٥,٢٩٥	٣٠,٥٩١	٢	بين المجموعات	متطلبات سد الفجوة الرقمية
		١٦,٤٠٤	١٤٧٤٧,٣٨٧	٨٩٩	داخل المجموعات	
			١٤٧٧٧,٩٧٨	٩٠١	المجموع الكلي	

قيمة (ف) الجدولية عند مستوى دلالة ($0,05 \leq \alpha$) = ٢,٩٩٥

يتضح من الجدول رقم (١٣) أنه لا توجد فروق إحصائية دالة عند مستوى (٠,٠٥) على جميع محاور الاستبانة كما يراها الطلاب تعزى إلى متغير نوع التعليم الذي يتم التدريس فيه، حيث كانت قيم "ف" المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية.

النتائج المتعلقة بمتغير سنوات الخبرة

للإجابة عن هذا السؤال فيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارات) لإيجاد الفروقات في تقديرات الطلاب لدرجة الموافقة في التصور نحو الديمقراطية الإلكترونية، والجدول رقم (١٤) يبين ذلك.

الجدول رقم (١٤)

نتائج اختبارات) للمجموعات المستقلة للطلاب على محاور الاستبانة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

مستوى الدلالة*	قيمة (ت)	الفرق	٥ سنوات فأكثر=٢٢١		أقل من ٥ سنوات=٦٨١		محور
			الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
٠,٤٣٥	٠,٧٨١	٠,٠٢	٠,٢٧	٤,٥٦	٠,٢٩	٤,٥٨	المشاركة الديمقراطية
٠,٠٨٩	١,٧٠٥-	٠,٠٦-	٠,٤٨	٣,٨٢	٠,٤٩	٣,٧٦	الشفافية والثقة الإلكترونية
٠,٠٦١	١,٨٧٧-	٠,١-	٠,٧٤	٢,٩٦	٠,٧٤	٢,٨٦	الأنشطة السياسية عبر الإنترنت
٠,٠٧٨	١,٧٦٢-	٠,١٣-	٠,٩١	٤,١٩	٠,٩٢	٤,٠٦	أنظمة الاقتراع الإلكتروني
*٠,٠٣٠	٢,١٧١-	٠,١٤-	٠,٧٧	٣,٩٦	٠,٨١	٣,٨٢	متطلبات سد الفجوة الرقمية
*٠,٠٤٢	٢,٠٣٤-	٠,٠٨-	٠,٥١	٣,٩٠	٠,٥١	٣,٨٢	الدرجات الكلية

(قيمة ت الجدولية=١,٩٦) * =دالة عند مستوى ($0,05 \leq \alpha$)

يتضح من الجدول رقم (١٤) أنه لا توجد فروق إحصائية دالة عند مستوى (٠,٠٥) على محاور: المشاركة الديمقراطية؛ والشفافية والثقة الإلكترونية؛ والأنشطة السياسية عبر الإنترنت و وأنظمة الاقتراع الإلكتروني كما يراها الطلاب تعزى إلى متغير الخبرة، بينما كانت الفروق دالة إحصائياً على محور متطلبات سد الفجوة الرقمية؛ والدرجة الكلية لمحاور الاستبانة بين ذوي الخبرة الأقل من ٥ سنوات والأكثر من ٥ سنوات لصالح الطلاب ذوي الخبرة أكثر من ٥ سنوات.

النتائج المتعلقة بمتغير التدريب على الكمبيوتر

للإجابة عن هذا السؤال فيما يتعلق بمتغير التدريب على الكمبيوتر تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارات) لإيجاد الفروقات في تقديرات الطلاب لدرجة الموافقة

في التصور نحو الديمقراطية الإلكترونية. والجداول رقم (١٥) يبين ذلك.

الجدول رقم (١٥)
نتائج اختبارات) للمجموعات المستقلة للطلاب على محاور الاستبانة
تبعاً لتغير مجال التدريب على الكمبيوتر

مستوى الدلالة*	قيمة (ت)	الفرق	لا=٢٧٢		نعم=٥٢٩		محور
			الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
٠,٧٤٩	٠,٣٢١	٠,٠٠	٠,٢٨	٤,٥٧	٠,٢٩	٤,٥٧	المشاركة الديمقراطية
٠,١٧٩	١,٣٤٥-	٠,٠٥-	٠,٤٨	٣,٨٠	٠,٤٩	٣,٧٥	الشفافية والثقة الإلكترونية
٠,٢٧١	١,١٠١-	٠,٠٥-	٠,٧٤	٢,٩١	٠,٧٤	٢,٨٦	الأنشطة السياسية عبر الإنترنت
٠,١٩٦	١,٢٩٣-	٠,٠٨-	٠,٩٢	٤,١٤	٠,٩٣	٤,٠٦	أنظمة الاقتراع الإلكتروني
٠,١٨٤	١,٣٢٨-	٠,٠٧-	٠,٧٩	٣,٩٠	٠,٨١	٣,٨٣	متطلبات سد الفجوة الرقمية
٠,١٦٠	١,٤٠٧-	٠,٠٥-	٠,٥١	٣,٨٧	٠,٥٢	٣,٨٢	الدرجات الكلية

(قيمة ت الجدولية=١,٩٦) × = دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$)

يتضح من الجدول رقم (١٥) أنه لا توجد فروق إحصائية دالة عند مستوى (٠,٠٥) على جميع محاور الاستبانة والدرجة الكلية تبعاً لتغير مجال التدريب على الكمبيوتر.

مناقشة النتائج

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: «ما التصورات التي يحملها طلاب الدبلوم العام- التأهيل التربوي- بجامعة الأزهر تجاه مفهوم الديمقراطية الإلكترونية؟»
اتضح من خلال عرض نتائج الدراسة للإجابة عن السؤال الأول حول تصورات طلاب الدبلوم العام بجامعة الأزهر نحو الديمقراطية الإلكترونية، أن المتوسطات الحسابية المتعلقة بتصوراتهم لجميع محاور الدراسة كانت كبيرة؛ حيث تراوحت ما بين (٤,٥٧) و(٢,٨٨). ويمكن تفسير ذلك بأن طلاب التأهيل التربوي لديهم اتجاهات إيجابية نحو الديمقراطية الإلكترونية وثقافة جيدة نحو المفاهيم المتعلقة بها وقيمها، بالإضافة إلى الرغبة والتطلع لتطبيق معانيها ودلالاتها على أرض الواقع.

ويرى الباحث أن التصور الإيجابي لمعاني الديمقراطية الإلكترونية لدى طلاب الدبلوم العام يعزى إلى التغييرات السياسية التي تمر بها البلاد في الفترة الحالية من تصاعد وتيرة المطالبة بتوسيع الممارسة الديمقراطية والسياسية والاجتماعية لتنمية المجتمع المصري وتكيفه مع التغييرات العالمية نحو زيادة المشاركة الإلكترونية في كافة المجالات المجتمعية، وتتفق هذه النتيجة ما مع توصل إليه شركان (Serkan, 2010) في دراسته والتي تناولت تصورات

معلمي قبل الخدمة حول الديمقراطية الإلكترونية بتركيا. أن المعلمين لديهم تصورات إيجابية نحو الديمقراطية الإلكترونية وأنهم يؤمنون بأهميتها على الرغم من قلة مشاركتهم السياسية عبر الإنترنت.

كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن محور المشاركة الديمقراطية كان أكثر المحاور أهمية في تصورات طلاب الدبلوم العام حيث ظهر ذلك من خلال استجاباتهم على الاستبانة موضع الدراسة ليبليغ المتوسط الحسابي في هذا المحور (٤,٥٧) تأكيداً على أهمية زيادة التوجه الإيجابي نحو تفعيل كافة نطاقات تلك المشاركات وزيادة التوعية الديمقراطية لممارستها. حيث يوضح الجدول رقم (٥) أن حث المواطنين على الإيجابية في الانتخابات المختلفة النطاقات أحتل المرتبة الأولى في فقرات هذا المحور بمتوسط حسابي (٤,٩٨). يليه ضرورة زيادة التوعية بالديمقراطية من خلال تقليص الحواجز السياسية بمتوسط حسابي (٤,٩٧). بينما جاء استخدام المواقع الإلكترونية الحكومية في تحفيز العمل التطوعي بين المواطنين في نهاية فقرات هذا المحور بمتوسط حسابي (٤,١٨) مما يعزو إلى أن العينة ينصب اهتمامها الأول والأخير على زيادة الوعي بالممارسات الديمقراطية وأهمية المشاركة بإيجابية في كافة الانتخابات وتقليص كافة المعوقات التي تحد من تلك المشاركات. مع تفعيل أدوار منظمات المجتمع المدني في رقابة الأداء الحكومي وتصوبيه: وتتفق تلك النتيجة مع دراسة ديورا (Deborah, 2006) والتي أكدت على أهمية إزالة الحواجز فيما يتعلق بالسياسة وتنمية الوعي السياسي باستخدام الإنترنت. ولعل هذا يتوافق أيضاً مع ما أشار إليه تقرير منظمة التعاون (OECD, 2003) من أن تمكين التكنولوجيا ليس هو الحل دون التكامل مع التقليدية المعروفة للديمقراطية. وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Owen, 2006) من أنه أصبحت هناك ضرورة لاستنباط آليات جديدة لتعزيز وتشجيع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

وعلى صعيد آخر جاء محور أنظمة الاقتراع الإلكتروني في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٤,٠٩). حيث أكدت عينة الدراسة على أهمية تساوي الفرص في إجراء عملية الانتخاب من خلال توافر أنظمة موثوقة آمنة، وإتاحتها بنفس الدرجة لكي يتمكن الجميع من الانتخاب دون قيود اجتماعية أو اقتصادية تحول دون ذلك. حيث يوضح الجدول رقم (٨) أن توافر نظام أممي لضمان السرية والدقة في عمليات التصويت أحتل المرتبة الأولى في فقرات هذا المحور بمتوسط حسابي (٤,٩١). يليه ضرورة توافر معلومات وافية عن برامج المرشحين الانتخابية بمتوسط حسابي (٤,٥٤). بينما جاء عرض قواعد البيانات الخاصة بأسماء الناخبين عبر الإنترنت في المرتبة الأخيرة من فقرات هذا المحور بمتوسط حسابي (٣,٣٦) مما يعزو إلي أن العينة ينصب

اهتمامها الأول والأخير علي ضمان الشفافية والعدالة في إجراء عملية الانتخاب وعرض البرامج الانتخابية للمرشحين بصورة وافية، ولعل تلك النتيجة تتفق مع دراسة لودر وتامبريز (Loader, 2007; Tambouris, et. al., 2007) من أن المواطنين لديهم عدم ثقة في أن مساهمتهم سوف تأخذ على محمل الجد من قبل المؤسسات السياسية والحكومية وهو ما ينسحب أيضًا علي مصداقية العملية الانتخابية.

أما محوري متطلبات سد الفجوة الرقمية والشفافية والثقة الإلكترونية فقد جاء ترتيبهما الثالث والرابع على التوالي بمتوسطي حسابي (٣,٨٦). (٣,٧٨). حيث جاءت أهم فقرات محور متطلبات سد الفجوة الرقمية لتركز على أهمية توافر القدرة لدي المواطنين علي البحث عن المعلومات سواء كانت سياسية أو اقتصادية...ألخ. مع ضرورة توافر الخبرة لديهم في استخدام الإنترنت في التصويت الإلكتروني، بينما جاءت أهم فقرات محور الشفافية والثقة الإلكترونية لتنصب على ضرورة توافر ونشر كافة المعلومات والبيانات من قبل المؤسسات العامة؛ وتتبع طلبات المواطنين عبر كافة الخدمات الحكومية الإلكترونية ذات أهمية كبيرة جدًا من وجهة نظرهم؛ حيث احتلت المرتبتين الأولى والثانية بمتوسط حسابي (٤,٩١) (٤,٥٠) على الترتيب، ويرى الباحث أن عينة الدراسة ينصب اهتمامها الأول والأخير على قضية ضمان الشفافية في توافر المعلومات بمصر ومدى صحتها والتي في ضوءها يتم اتخاذ كافة القرارات. كما تتطلع العينة إلى توفير خدمات حكومية متقدمة، والانتقال بالمواطن المصري إلى الألفية الثالثة عن طريق تضيق الفجوة الرقمية؛ وتتفق تلك النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة أوزليم وكيرم (Özlem & Kerem, 2010) من أن الفجوة الرقمية و نشر ثقافة الديمقراطية الإلكترونية تعد من أهم العقبات الرئيسة التي تواجه معلمي قبل الخدمة

وفيما يتعلق بمحور الأنشطة السياسية عبر الإنترنت؛ فقد احتل المرتبة الخامسة والأخيرة في مجال اهتمام عينة الدراسة بمتوسط حسابي (٢,٨٨). حيث ركزت استجابات العينة على أهمية المشاركة بالتعليقات في الجلسات والمناقشات المتعددة القضايا عبر الإنترنت وتوفير المناظرات الإلكترونية بين المرشحين في الانتخابات، ويرى الباحث أن مصدر اهتمام عينة الدراسة بتلك الفقرات ينبع من أن هناك شبه انسحاب للمواطن المصري عن هذه المناقشات؛ وانعزالية الأطراف المختلفة مثلة في الحكومة والمؤسسات المجتمعية في تحفيز وجذب اهتمام المواطنين للمشاركة في تحمل مسئولية حل تلك القضايا، ويلاحظ أن أقل الفقرات اهتمامًا من قبل العينة في ذلك المحور تعلقت بمدى استخدام التعليقات المنشورة على شبكة الإنترنت في التأثير على عملية صنع القرار حيث بلغ المتوسط الحسابي لتلك الفقرة (٢,٠٩). وقد يعزو

ذلك إلى أن الغالبية العظمى من مواطني الشعب المصري لا زال يعاني من الأمية المعلوماتية وبالتالي الخوف من سيطرة بعض الأشخاص ممن يجيدون استخدام شبكة الإنترنت من التأثير على تلك القرارات التي لا تمثل الرغبة الحقيقية لباقي المواطنين.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

هل تختلف تلك التصورات بوجود بعض المتغيرات مثل الجنس والمؤهل العلمي؛ والتخصص التدريسي؛ ونوع التعليم الذي يتم التدريس فيه، وسنوات الخبرة والحصول على دورات تدريبية في الكمبيوتر؟.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) في تصورات طلاب الدبلوم العام بجامعة الأزهر نحو الديمقراطية الإلكترونية تعزى إلى متغير الجنس لصالح الإناث في جميع محاور الدراسة عدا محور المشاركة الديمقراطية، وهو الأمر الذي يفسر بأن الطالبات لديهن تصورات إيجابية أكبر من الطلاب الذكور فيما يتعلق بمحاور الديمقراطية الإلكترونية كنتيجة لزيادة تطلعاتهن في توافر فرص ومصادر لمشاركتهن الفعالة في الحياة السياسية عبر شبكة الإنترنت؛ والتي نادراً ما كانت متوافرة لهن داخل المجتمع المصري سابقاً. في حين تطابقت تصوراتهن فيما يتعلق بمحور المشاركة الديمقراطية كشعور أن عملية تفعيل المشاركة في ممارسة الديمقراطية تحتل الأهمية القصوى في المجتمع المصري في الفترة الحالية، واختلفت تلك النتيجة مع نتائج دراسة كاريزيل (Carrizales, 2008) التي أظهرت أنه لا يوجد تأثير لمتغير الجنس في تصورات أفراد العينة حول الديمقراطية الإلكترونية، وقد يكون سبب ذلك اختلاف البيئة المصرية للتعبير عن الرأي للإناث عن مثيلتها من البيئات الأخرى.

بينما أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق إحصائية دالة عند مستوى (0,05) على جميع محاور الاستبانة كما يراها الطلاب تعزى إلى متغيرات المؤهل العلمي والتخصص التدريسي ونوع التعليم والحصول على دورات تدريبية في الكمبيوتر، ويمكن تفسير ذلك أن التصورات نحو الديمقراطية الإلكترونية ذات نمط واحد مع جميع طلاب الدبلوم بغض النظر عن نوع المؤهل العلمي لهم وتخصصهم التدريسي ونوع التعليم والحصول على دورات في الكمبيوتر، أو أن تحقيق محاور الديمقراطية بنمطها التقليدي أو الإلكتروني في المجتمع المصري في الفترة الحالية؛ تعد حاجة عامة ضرورية لدى الطلاب على اختلاف مستوياتهم وأمناطهم، وتتفق تلك النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة أوزليم وكيرم (Özlem & Kerem, 2010) من أنه لا يوجد تأثير لمتغيرات المؤهل العلمي والتخصص التدريسي ونوع التعليم

بالنسبة لتصورات المعلمين نحو الديمقراطية الإلكترونية. كما أظهرت نتائج الدراسة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في تصورات طلاب الدبلوم العام جامعة الأزهر نحو الديمقراطية الإلكترونية تعزى لمتغير سنوات الخبرة وذلك في محاور المشاركة الديمقراطية والشفافية والثقة الإلكترونية، والأنشطة السياسية عبر الإنترنت وأنظمة الاقتراع الإلكتروني؛ الأمر الذي يؤكد تطابق وجهات نظر طلاب الدبلوم العام من التأهيل التربوي ذوي الخبرة (5 سنوات) وطلاب ذوي الخبرة الأكثر من (5 سنوات) على أهمية تفعيل المشاركة الديمقراطية وضرورة وجود نوع من الشفافية والثقة في نشر المعلومات وتفعيل المشاركة السياسية بكافة أنواعها، وأنظمة الاقتراع الإلكتروني؛ بينما تشير النتائج بالجدول رقم (١٤) لاختبار (ت) إلى وجود فروق دالة إحصائية على متطلبات سد الفجوة الرقمية؛ والدرجة الكلية لمحاو الاستبانة بين ذوي الخبرة الأقل من (5 سنوات) والأكثر من (5 سنوات) لصالح الطلاب ذوي الخبرة أكثر من 5 سنوات؛ ويعزى الباحث ذلك إلى أن ثقافة طلاب التأهيل التربوي ذوي الخبرة الأكثر من 5 سنوات نحو الديمقراطية الإلكترونية، أدت إلى زيادة تطلعاتهم نحو أولوية سد الفجوة الرقمية بين المواطنين لتفعيل آليات وممارسات الديمقراطية الإلكترونية قبل البدء بأي تطبيقات أو ممارسات علي أرض الواقع.

التوصيات والاستنتاجات

- استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلي:
- ١) لنجاح دعائم الديمقراطية الإلكترونية يجب أن تتضافر جهود المؤسسات التربوية في المجتمع لإحداث نضج ثقافي وتكنولوجي في المجتمع المصري، من خلال توافر الوعي الكامل بدلالاتها وممارستها وتدعيم تنميتها.
 - ٢) ضرورة شمول المناهج والكتب الدراسية على معلومات كافية عن مبادئ الديمقراطية الإلكترونية وأماطها وكيفية ممارستها على أرض الواقع.
 - ٣) إدماج عناصر الديمقراطية الإلكترونية في تعليم المعلمين قبل الخدمة.
 - ٤) قيام الهيئات الحكومية بعمل ندوات ومؤتمرات لتدعيم ثقافة تطبيق ممارسات الديمقراطية الإلكترونية للمواطنين .
 - ٥) اهتمام المواقع الحكومية بعرض وتبسيط ممارسات الديمقراطية الإلكترونية للمواطنين.
 - ٦) تطبيق الممارسات المتعلقة بالديمقراطية الإلكترونية داخل المؤسسات التربوية في المدارس والجامعات... الخ.

(٧) إجراء دراسات أخرى تتناول التصورات المستقبلية للديمقراطية الإلكترونية من وجهة نظر المؤسسات المجتمعية المختلفة حتى تكتمل صورة الديمقراطية واقعاً ومستقبلاً.

المراجع

- بدران. عباس (٢٠٠٤). *الحكومة الإلكترونية من الإستراتيجية إلى التطبيق*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- بسيوني، عبد الحميد (٢٠١٠). *الديمقراطية الإلكترونية (ط٢)*. الإسكندرية: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.
- رفاعي، يسرا ياسر (٢٠٠٨). *الحكومة الإلكترونية ودورها في الارتقاء بخدمة الجماهير*. ورقة عمل مقدمة لمؤتمريّة تداول المعلومات في مصر "المعلومات حق لكل مواطن". مكتبة الإسكندرية بمصر، ٧-٩ فبراير ٢٠٠٨. متاح على الرابط http://www.conference.idsc.gov.eg/Front/ar/accepted_papers.aspx
- الغرباوي، أزهار (٢٠١١). *الديمقراطية الإلكترونية. هل سيكون لها مستقبل في شكل الحكومات القادمة؟ ورشة عمل "الديمقراطية الإلكترونية"*. ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل بعنوان نية، بغداد، جمعية شعوب للثقافة الديمقراطية، ٢-٣ فبراير ٢٠١١. متاح على الرابط <http://www.shaubmagazine.com/view.1874>
- غيطاس، جمال محمد (٢٠٠٩). *الديمقراطية الرقمية (ط٢)*. القاهرة: مكتبة الأسرة.
- غيطاس، جمال محمد (٢٠١١). *دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الديمقراطية*. ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العربي بعنوان "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الديمقراطية وحرية التعبير والرأي (تجارب عربية)"، كوالالمبور: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢-٥ سبتمبر ٢٠١١.
- مسرة، أنطوان نصري (٢٠٠٩). *قياس الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي في البلدان العربية*. ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل بعنوان "مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٤-٢٥ يونيو ٢٠٠٩، ٦٩-١٣٢.
- Ailsa. K. & Liz. L. (2009). Singing from the same Hymn sheet? The impact of internal stakeholders on the development of e-democracy. *Electronic Journal of E-Government*, 7(2). 155-162. available online at www.ejeg.com. Retrieved on 2/5/2010
- Åke. G. (2002). *E-democracy and e-government – state of the art (68th)* Glasgow: IFLA Council and General Conference.
- Åke. G. (2003). E-Democracy: in search of tools and methods for effective participation. *Journal of multi criteria decision analysis*, 12(2-3), 93-100.

- Alexander Prosser. R. K. (2004). *The dimensions of electronic voting technology law*. Politics and Society. Proceedings. Austria: Electronic Voting in Europe. (p. 22).
- Andy, W.(2010). *A model for emergent citizen-focused local e-Democracy*. Assessing the impact of information and communication technologies (ICT) in facilitating and influencing the democratic process in Aotearoa/ New Zealand. Available at: <http://edemocracy.co.nz/index.html>. Retrieved on 26/5/2010
- Ann, M. & Angus, W.(2010). *Electronic Democracy and Educating Young People*. available online at www.itc.napier.ac.uk/ITC/Documents/youthsweden.pdf. retrieved on 17/5/2010.
- Carpini. M. X.. Cook. F. L. (2004). Public deliberation. discursive participation. and citizen engagement: A review of the empirical literature. *Annual Review of Political Science*, 7(1), 315-344.
- Carrizales. T.(2008) Critical factors in an electronic democracy: a study of municipal managers. *The Electronic Journal of e-Government*, 6(1), 23-30. available online at www.ejeg.com. Retrieved on 26/10/2010.
- Coleman. S. (2008). *Doing it for themselves: management versus autonomy in youth e-citizenship*. In civic life online: Learning how digital media can engage youth (pp. 189-206). Cambridge. MA: MIT Press.
- Deborah L. (2006). *Empowering publics: information technology and democratization in the Arab world—lessons from internet cafés and beyond*. Oxford internet institute. research report 11. available online at <http://www.oii.ox.ac.uk/events/details.cfm?id=73>. Retrieved on 1/6/2010.
- Griffin. D., Trevorrow. p. & Halpin. E. (2006). Using SMS texting to encourage democratic participation by youth citizens: a case study of a project in an English local authority. *The Electronic Journal of e-Government*, 4(2), 63-70. available online at: www.ejeg.com.
- Hans, K. & Elmar, W. (2009). *Civic Participation and the internet. opportunities and limits of electronic democracy*. Center of Technology Assessment. Retrieved on 6/7/2010, Available at: www.itas.fzk.de/.../preprints/.
- Loader. B. (2007). *Young citizens in the digital age: political engagement. young people and new media Abingdon: rout ledge*. Retrieved on 6/7/2010, Available at: <http://www.ewidgetsonline.com/dxreader/Reader.aspx?token=9B3CokKX9ESTqGAuy%2f%2fGIw%3d%3d&rand=1210790903&buyNowLink=>.

- Norris. P. (2001). *Digital divide: civic engagement, information poverty, and the internet worldwide*. Cambridge: University Press.
- OECD (2003). *Promise and problems of e-democracy*. Retrieved on 1/5/2010, available online at: www.oecd.org/dataoecd/9/11/35176328.pdf.
- Owen. D. (2006). *The Internet and youth civic engagement in the United States*. Retrieved on 16/7/2010, Available at: http://books.google.com.eg/books?id=LGMrcMb7v_AC&lpg=PA20&ots=eo_0V0ZGae&dq=he%20Internet%20and%20youth%20civic%20engagement%20in%20the%20United%20States&pg=PA20#v=onepage&q=&f=false.
- Özlem,. E. & Kerem. C. (2010). The opinions of the pre-service teachers about e-democracy in Turkey. *Proscenia Social and Behavioral Sciences*, 2(2), 712–716.
- Parycek. P. S. (2003). *Electronic democracy: Chances and risks for municipalities*. In A. K. Prosser. *E-Democracy: Technology, right and politics*. Vienna: OCG.
- Philippe, C.& Alexander, H.(2004). *The Future of Democracy in Europe*". e-Democracy From theory to practice. Available online at www.nonformality.org/wp.../07/2-Greenpaper.pdf . Retrieved on 14/5/2010
- Prevost. P. (2003). Proposed Development of Local and Regional by IT. Report on experiences in structuring communities connected in the world. CEFRIO. University of Sherbrook. Retrieved on 14/5/2010, Available at: <http://www.quebecinnovation2008.com/fr/publications.htm>.
- Sanford. C. & Rose. J. (2007). Characterizing E-Participation. *International Journal of Information Management*, 27(6), 406-421.
- Sclove. R. (2003). *Technological choices. social choices*. Paris: Editions Descartes & Cie.
- Serkan. Ş. (2010). Pre-service Teachers' perceptions about E-democracy: A case in Turkey. *Computers & Education*, 55(4), 1684-1693.
- Tambouris. E.(ed.) (2007). *Introducing e-participation: DEMO-net booklet Series no.1*. Retrieved on 11/12/2010, Available at: www.demo-net.org..
- Triantafillou. V. & Kalogeras. D. (2010). E-Democracy: The Political Culture of Tomorrow's Citizens. *Springer Berlin Heidelberg*, 26(4), 99-107.
- Ulrike, K.(2007). *E-Democracy: new opportunities for enhancing civic participation*. Symposium proceeding at the University of De Montfort. UK. April 2007. Available at: <http://www.access2democracy.org/papers/e-democracy-new-opportunities-enhancing-civic-participation>. Retrieved on 26/6/2010

- Ward. J. (2008). The online citizen-consumer: addressing young people's political consumption through technology. *Journal of Youth Studies*, 11(5), 513-526.
- Youth Online Participation and Consultative Processes: Report on a pilot project in Better Futures*. Retrieved on 11/7/2010, available online at <http://handle.unsw.edu.au/1959.4/39921>.
- Zahid. P. (2003). Local Democracy Shaping e-Democracy. Lecture Notes in Computer Science. *Springer-Verlag Berlin Heidelberg*. Retrieved on 6/7/2010, Available at: <http://www.springerlink.com/content/6pc1b6dc09x15db9/>.
-
